

إلى السيدات المديرين العامين

۱۲۰۱۳ مارس ۰۱

50

الموضوع: حول اعداد خطة تنمية لدفع الاستثمار الفلاحي الخاص بالجهات.

أتشرف بإحاطتكم علماً أن نتائج الاستثمار الفلاحي الخاص من صنفي "ب" وـ"جـ" المسجلة بمختلف الجهات خلال سنة 2012 أبرزت تطويراً بنسبة 9,7% على المستوى الوطني مقارنة بسنة 2011، حيث تجاوزت لأول مرة قيمة الاستثمارات المصادق عليها إلى 500 مليون دينار. لكن لوحظت فوارق هامة في هذه النسبة بين مختلف الجهات حيث كانت إيجابية بالنسبة لعدد منها وسلبية بالنسبة للعدد الآخر.

ورغم هذه النتائج الإيجابية في المجمل لا يزال هامش كبير لمزيد دفع الاستثمار الفلاحي الخاص، حيث أن عدد المستغلات المنتفعة بمنظومة العوافز والامتيازات بعنوان التنمية الفلاحية لا يتجاوز في أحسن الحالات 10 % من مجموع المستغلات.

وقصد المحافظة على هذا النسق الإيجابي ومواكبة لتطور القطاع الفلاحي وباعتبار أهمية الاستثمار الفلاحي في دفع التنمية الجهوية والتشغيل، تنويع وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية اعتماد مقاربة جديدة للنشاط التنموي تصبح بمقتضاه الإدارات الجهوية عنصر فاعل ومرجع نظر أساسي في مجال تنمية الاستثمار الفلاحي الخاص بالجهات من خلال بلورة خطة جهة أو إقليمية إن اقتضى الأمر لدفع وتنشيط الاستثمار الفلاحي الخاص.

وتعتمد هذه المقاربة الجديدة على ضبط التوجهات العامة لسياسة تشجيع الاستثمار الفلاحي الخاص بكل جهة، ترتكز بالأساس على استغلال الإمكانيات والموارد المتاحة وتنمية الاستثمارات العمومية المنجزة في مجال البنية الأساسية الفلاحية وإدماج مساحات فلاحية إضافية غير مستغلة حالياً في الدورة الاقتصادية واستقطاب عدد أكبر من المستغلين الفلاحيين وتحفيزهم على الاستثمار والانتفاع بمنظومة العوافز والتشجيعات بشكل فردي أو صلب هيكل مهنية.

فالمرغوب مساندة الإدارات الجهوية وتسهيل مهامها في بلورة خطة تنمية الاستثمار الفلاحي الخاص بكل جهة وذلك من خلال المعطيات الهيكلية للقطاع الفلاحي بجهتكم والإمكانيات الطبيعية المتوفرة وفرص الاستثمار المتاحة في المجالات الواعدة طبقاً للميزات التفاضلية لكل ولاية وتشخيص الصعوبات والاشكاليات التي تعرّض المستثمرين.

وتفضّلوا بقول فائة التحمة

وَالسَّلَامُ

وزير الفلاحة
مكي بن عبد الله